****

**كلمة**

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**جلسة مناقشة التقرير الرابع للاستعراض الدوري الشامل**

**جنيف 25 كانون الثاني 2024**

**رئيس الوفد الأردني**

**المندوب الدائم**

**السفير وليد خالد عبيدات**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد نائب رئيس مجلس حقوق الانسان**

**أصحاب السعادة رؤساء الوفود الكرام،**

**السيدات والسادة الحضور الكريم،**

**يتشرف وفد المملكة الأردنية الهاشمية بعرض المنجزات على الصعيد الوطني بخصوص منظومة حقوق الإنسان التي تمثل سعي المملكة الدؤوب لتعزيز هذه الحقوق والحريات ، حيث حرصت المملكة منذ جلسة التوصيات التي عقدت عام 2018 في مجلس حقوق الإنسان الخاصة بتقرير الاستعراض الدوري الشامل الثالث للملكة على متابعة وإنفاذ التوصيات التي حظيت بقبول المملكة لها وعددها 149 توصية أسهمت في تعزيز منظومة حقوق الإنسان على مستوى التشريعات والتوصيات والممارسات وتعمل بشكل دائم على التفاعل والاشتباك الايجابي مع الآليات الدولية لحقوق الانسان. وقد اتبعت في ذلك منهجا تشاركيا قائما على الإنفتاح والتشاور مع أصحاب المصلحة على قاعدة المبادئ التوجيهية لكتابة التقرير ساهمت فيه مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية من خلال عرض التقدم المحرز على صعيد منظومة حقوق الإنسان خاصة تلك التي تعرضت لها التوصيات المقدمة خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل .** **كما شاركت مؤسسات المجتمع المدني في تقييم ورصد ما تم إنفاذه وإنجازه من هذه التوصيات.**

**لقد أجرت الحكومة خلال مراحل اعداد التقرير مشاورات موسعة مع كافة السلطات وأصحاب المصلحة بما فيها مؤسسات المجتمع المدني وتحالفاتها، و ممثلين عن الاعلام والصحفيين والاكاديميين والنقابيين والشباب وقطاع المرأة والاشخاص ذوي الإعاقة، وقد عُقدت هذه المشاورات في كافة مناطق المملكة (الشمال والوسط والجنوب) وبلغ عدد الجلسات الحوارية 13 جلسة بمشاركة أكثر من 1700 شخصية من أصحاب المصلحة، تمخض عنها توصيات من اصحاب المصلحة تم أخذها بعين الاعتبار خلال اعداد التقرير وكتابته.**

**سيدي الرئيس،**

**تتفاعل المملكة مع جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال تقديم تقاريرها الدورية الخاصة بحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تم مناقشة تقرير المملكة الدوري السادس حول اتفاقية حقوق الطفل في شهر أيار2023، كما قامت المملكة بتقديم تقريرها الدوري الرابع الى لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة وتستعد المملكة لمناقشته أمام اللجنة الدولية المعنية خلال شهر تشرين الأول من العام الحالي.**

**تُعد المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول العربية التي قدمت دعوة مفتوحة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وذلك في عام 2006 للقيام بزيارات رسمية للمملكة من قبل المقررين الخواص، وقد سبق للملكة أن استقبلت عدداً منهم منذ هذه الدعوة ولا زالت، وكان آخرها زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في شهر أيلول 2022، وسيستقبل الأردن هذا العام أيضاً المقررة الخاصة المعنية بالحقوق الثقافية، فيما سيتم أستقبال المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء العام القادم 2025.**

**تتجاوب المملكة مع طلبات المقررين الخواص من خلال تقديم المعلومات حول استفساراتهم بخصوص بعض قضايا حقوق الانسان في الأردن، والمساهمة في تقديم معلومات او الاجابة على الاستبيانات الواردة من قبلهم، كما قامت المملكة باستقبال ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع العنف ضد المرأة والفتيات، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الاطفال وتم إطلاعهم على أهم انجازات المملكة في هذا الإطار. واستمرارا للتنسيق المستدام مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان في عمان، يجري العمل على الاستفادة من برنامج المفوضية، بغرض بناء قاعدة بيانات، وبناء قدرات العاملين في هذا المجال.**

**كما قدمت المملكة مؤخرا بمناسبة الاحتفالية بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الانسان تعهدات طوعية، تمثلت في تعزيز ودعم المركز الوطني لحقوق الإنسان (المصنف أ)، وكذلك تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، حيث قدمت الحكومة مشروع قانون معدل له، وتم إقراره من قبل مجلس النواب ولا يزال في طور استكمال الإجراءات الدستورية لإقراره. كما قدمت المملكة تقريرها الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة 2022.**

**ساهم وجود الإرادة السياسية العليا الداعمة لحقوق الإنسان في الأردن بتوفير مظلة مكّنت كافة المعنيين في هذا المجال من النهوض بهذه الحقوق وتفعيلها بما يخدم منظومة حقوق الإنسان بمختلف جوانبها على الرغم من التحديات التي يواجهها الأردن الناتجة عن الأوضاع الإقليمية غير المستقرة.**

**وفي هذا السياق، تم تشكيل لجنة ملكية في عام 2021 لتحديث المنظومة السياسية في الأردن والنظر في التشريعات الناظمة للعمل السياسي، وتلك المتصلة بالتعديلات الدستورية المتعلقة بالقوانين وآليات العمل النيابي، بالإضافة إلى تركيز الجهود على تمكين المرأة والشباب والبحث في السُبل الكفيلة لتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية، كما أُنيط باللجنة مهام تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية المعززة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.**

**ويجري العمل على تنفيذ مخرجات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون التي شكلت بهدف الإرتقاء بالأداء وبناء القدرات والتحديث الشامل للجهاز القضائي، وذلك تماشياً مع الورقة النقاشية الملكية السادسة تحت عنوان "سيادة القانون أساس الدولة المدنية"، والتي ركزت على تعزيز مبدأ سيادة القانون وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتحقيق قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.**

**وفي ذات السياق، تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة تحديث القطاع العام، إضافة الى استكمال الجهد في عملية تطبيق رؤى الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، والتي تهدف إلى تحسين مجالات خلـق الفــرص الاقتصادية، وتحســين الدخــل، والنهــوض بنوعيــة الحيــاة ومستوى الرفاه، وتحســين الخدمــات الأساسية، وتوفير فرص العمل وخفض نسب البطالة. كما تضمنت خارطة تحديث القطاع العام، العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة من القطاع العام إلى الافراد والمؤسسات، والارتقاء بكفاءة الاداء المؤسسي وفعاليته، فضلاً عن تجويد التشريعات الناظمة للإدارة العامة. ولا يفوتني أن أؤكد على أن الجهود الوطنية تتواصل في استمرار تنفيذ مضامين الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.**

**وفي عام 2022 تم إدخال تعديلات على بنود الدستور الأردني تضمنت تعديل عنوان الفصل الثاني منه بإضافة كلمة (والأردنيات) بعد كلمة (الأردنيين) الواردة فيه، وتعديل المادة (6) بإلغاء نص الفقرة (5) والاستعاضة عنه بالنص التالي "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال". كما تمت إضافة الفقرة (6) إلى المادة السادسة من الدستور بالنص التالي "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"، "والفقرة (7) والتي نصت على أن "تكفل الدولة تعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون وتكفل ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم ابداعاتهم وابتكاراتهم".**

**تم تعديل حزمة من التشريعات، بناء على توصيات اللجنة الملكية، شملت قوانين المنظومة السياسية، حيث صدر: قانون الانتخاب وقانون الأحزاب لسنة 2022 اللذان ساهما بإحداث نقله نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وقد صدر مؤخراً قانون حقوق الطفل لسنة 2022 والذي أكد على كافة الحقوق الممنوحة للطفل ضمن نصوص التشريعات الأردنية التي جاءت مواءمة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تمت المصادقة عليها من قبل المملكة الأردنية الهاشمية ، وبشكل يلُزم كافة الأطراف المعنية برعاية الطفل وخصوصاً من النواحي الصحية وبتطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد والإعلام الصحي، والتأكيد على الزامية ومجانية التعليم الأساسي، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة لمتابعة تنفيذ أحكام القانون ، كما** **تم تعديل قانون التنفيذ عام (2022) للحد من حبس المدين في الدين المدني.**

**واستجابة لتوفير آليات مكافحة الإتجار بالبشر تم تعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021، بما يضمن توفير مزيد من الحماية للمجني عليهم والمتضررين، وتشديداً للعقوبات بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وتسمية قضاة متخصصين للنظر في جرائم مكافحة الاتجار بالبشر، إضافة الى العديد من الأحكام التي تقدم مزيداً من الحماية والرعاية للمجني عليهم والمتضررين من خلال ايجاد صندوق خاص بمساعدة الضحايا وتعويضهم عن ما يلحق بهم من اضرار والتركيز على المساعدة القانونية للضحايا، إضافة إلى توفير الإقامة للضحايا لحين استكمال إجراءات المحاكمة، وإمكانية عدم ملاحقة الضحايا عن الجرائم المرتكبة بسبب كونهم ضحية للاتجار بالبشر.**

**كما تم تعديل نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر بموجب النظام المعدل رقم 46 لسنة 2023، حيث تم التوسع في حالات استقبال الضحايا بمن في ذلك المحتملين منهم. كما تم تعديل مدة الإقامة والايواء في الدار إلى حين استكمال الإجراءات وتوفير العودة الطوعية للضحية أو ادماجها في المجتمع. يضاف لذلك صدور نظام خاص لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2023.**

**كما يجري العمل حالياً على تنظيم الفضاء الإلكتروني وتحديثه بهدف حماية المعلومات والأنظمة والأشخاص, فقد صدر قانون حماية البيانات الشخصية ، ويجري حالياً تقييم أثر تطبيق أحكام وقانون الجرائم الالكترونية ، و تم تقديم مشروع قانون معدل لقانون حق الحصول على المعلومات ، حيث تم ايداعه من قبل الحكومة الى مجلس النواب الاردني ليتم اقراره خلال الدورة الحالية للمجلس بعد انجاز المراحل الدستورية .**

**ولغايات تمكين المرأة في سوق العمل وضمان بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين ، تم تعديل قانون العمل عام (2023) بإضافة تعريف التحرش الجنسي في مكان العمل وتغليظ العقوبة على مرتكبيها ، كما حظر التعديل اي تمييز على أساس الجنس بين العاملين من شأنه المساس بتكافؤ الفرص، او التمييز في الأجور عن كل عمل ذي قيمة متساوية.**

**وتم تشكيل لجنة إعادة دراسة قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والتوسع في تقديم المساعدة القانونية والتوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية وبدائل العقوبات السالبة للحرية.**

**أما على صعيد الإطار المؤسسي، فقد تم في العام 2022 استحداث مكاتب الشفافية وحقوق الإنسان في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الأمن العام ومديريات الشرطة والإدارات التي تتعامل بشكل مباشر مع الجمهور، وذلك في إطار اهتمام وحرص مديرية الأمن العام الدائم والمتواصل لترسيخ مبدأ الشفافية والكفاءة واحترام حقوق وحريات الإنسان. وتكريساً لأهمية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان فقد تم استحداث وحدات إدارية لحقوق الإنسان في كافة المحافظات مرتبطة مباشرة بمكاتب المحافظين بوزارة الداخلية.**

**وفي ذات السياق، عززت الحكومة دور معهد القضاء الشرعي الذي يُعنى بتدريب وتأهيل القضاة وأعوانهم وجهات إنفاذ القانون ويشتمل في مقرراته على دورات متخصصة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية وآلية إعداد التقارير والتعامل مع التوصيات الصادرة عن الهيئات والجهات المعنية بحقوق الإنسان، حيث تم عقد (7) دورات متخصصة في عام (2023) وتم تطوير الخطة التدريبية الخاصة بهذه الدورات لهذا العام.**

**ولمواجهة جائحة كوفيد -19 قامت الحكومة بحزمة من الإجراءات منها العمل على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها وتوفير الحماية الاجتماعية ودعم التشغيل، بالإضافة الى حماية الفئات الأكثر احتياجاً وعملت على مساندة القطاع الخاص ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وحماية الوظائف، وللتخفيف من تداعيات الجائحة، فقد تم تأسيس صندوق (همة وطن) الذي تم تمويله من خلال تبرعات القطاع الخاص، وبرامج متخصصه اطلقتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف ضمان استدامة القطاعات الأنشطة الاقتصادية وعلى استدامة العاملين فيها واستقرارهم المعيشي .**

**وحماية للكرامة الإنسانية وتمكين شريحة واسعة خاصة من النساء والاطفال من التمتع بحقوقهم فقد بادرت دائرة قاضي القضاة بالوفاء نيابةً عن المحكوم عليهم بالنفقات المحكوم بها من الأموال الحكومية وسلمتها للمحكوم لهن في أماكن سكناهم تسهيلا وتيسرا عليهن خاصة خلال فترة الجائحة .**

**وفي إطار حماية الحق في التعليم، فقد تم تقديم خدمات التعليم عن بُعد، كما لجأت الحكومة الى الدروس المتلفزة من خلال قنوات خاصة كحل مؤقت لضمان وصول التعليم الى أكبر قدر ممكن من الطلاب، و في وقت لاحق أطلقت الحكومة خطة تعليمية طارئة للسنوات 2020-2030 لتوفير بيئة تعلم مستدامة وتفاعلية ومتجاوبة. كما تمثلت خطط الاردن للتعافي من جائحة كورونا في وضع برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للأعوام 2021-2023 الذي يهدف الى تحديد الأولويات التي ستساهم في التعافي والتي منها التصدي للبطالة وتحفيز النشاط الاقتصادي والمحافظة على تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار المالية العامة.**

**سيدي الرئيس، اصحاب السعادة،**

**لهذا البلد النبيل، سويسرا الذي يستضيف منظمات العالم الحقوقية والإنسانية ، ويودع اعظم اتفاقيات تشكل القانون الدولي الإنساني، وللمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الشكر والثناء الموصول، الذي أزجاه مولاي جلالة الملك المعظم، خلال مشاركته في المنتدى العالمي للاجئين، وللدول الشريكة على استضافة المنتدى؛ لإدراكها الحاجة إلى تسليط الضوء على أزمة اللاجئين كقضية عالمية كبرى، وهي قضية يعرفها الأردن جيدا، وهو الذي يستضيف ما يقارب 4 ملايين لاجئ من جنسيات مختلفة، بما في ذلك حوالي 1.4 مليون سوري، حيث يمثل اللاجئون بالمجمل أكثر من ثلث سكاننا البالغ عددهم نحو 11 مليون نسمة.**

**في بلادي الأردن مُنح الملاذ الآمن للاجئين بوصفه جزءا لا يتجزأ من المبادئ الوطنية الأردنية، حيث لم يدر الأردنيون ظهورهم لاخوانهم اللاجئين لأن ذلك يتنافى مع صميم هويتهم. لكن الأردنيين يشعرون بشكل متزايد بأن العالم يدير ظهره لهم ولم يلتزم المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لتخفيف العبء الذي يتحمله الأردن بالنيابة عن المجتمع الدولي، الأمر الذي فاقم من تحدي النفقات وتسبب بضغوط إضافية على الموارد والبنى التحتية.**

**سيدي الرئيس، الأصدقاء الاعزاء،**

**تحد جديد يلقى بظلاله على منطقتنا، يرفضه الأردن ويرفضه الأحرار الساعون لحق الإنسان في تقرير مصيره، فبينما نحن الآن بأمن وأمان نتمتع بحقنا في عالمنا الحر في الاستقرار في بيوتنا وأوطاننا سببها احتلال غير مشروع مستمر منذ 57 عاما، تنكر فيها القوة القائمة بالاحتلال مسؤوليتها عن الإقليم المحتل، وتفرض نزوحا قسريا وسط قصف وقتل ودمار، مما يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أكثر من أي وقت مضى أن الحلول المؤقتة لم تعد ممكنة، وأن الأزمات العالمية تستوجب التشارك في تحمل المسؤولية على المدى الطويل.**

**وبدوره، يضغط الأردن سيدي الرئيس اخواني وإخوتي باتجاه استجابة إنسانية أكثر تنسيقا في غزة، ويطالب وأصوات الحق الصديقة في هذا العالم، وبالتنسيق مع مجموعة الاتصال العربية والإسلامية إلى استمرار الضغط من اجل وقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية وديمومة وصولها إلى مستحقيها في قطاع غزة الذي يشهد عدوانا يخلف كارثة إنسانية لابد من التعاون من قبل الجميع في وقفها. ولا شك ان المواثيق والصكوك والعهود وما تعلمناه من ادبيات ومعايير وما يؤطرنا من آليات حقوقية ودولية إنسانية ترفض ذلك. يؤمن الأردن بان الحل يكمن في انهاء الاحتلال ووقف العدوان، وقف الحرب، وصول المساعدات دون إبطاء، وبأن حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة ومستدامة هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن للجميع.**

**امر آخر سيدي الرئيس، تحدي المياه، الذي يزيد من الضغط على التبعات المزدوجة لأزمة اللجوء والتغير المناخي، حيث حصة الفرد فيه من المياه من أقل الحصص على مستوى العالم، أصبحت تلبية احتياجات المياه للمواطنين واللاجئين تحديا خطيرا، مما جعل المملكة تسعى جادة وبتوجيه سامي من جلالة الملك الى البدء في الدراسات لمشروع كبير من اجل تحلية مياه البحر الأحمر من خليج العقبة.**

**اصحاب السعادة، اخواتي واخواني،**

**وقبل الختام أود الإشارة إلى عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهتها بلادي خلال مسيرتها في تطوير وتعزيز حالة حقوق الإنسان بما فيها إنفاذ التوصيات في ضوء التحديات أعلاه تتمثل في محدودية الموارد المالية التي تضغط على المملكة، بزيادة أعباء اللجوء على البنى التحتية في كافة الصعد: التعليم، الصحة، العمل، الاقتصاد، والمياه، وغيرها من الأعباء الاجتماعية. كما تتزايد كلف التعامل مع التغير المناخي والأمن الغذائي.**

**وفي الختام، فإن وفد بلادي يؤكد على أهمية المهام التي تقوم بها آلية الاستعراض الدوري الشامل والتي نص عليها قرار الجمعية العامة المنشأ لها رقم 251/60 الذي يـستند إلى معلومـات موضـوعية وموثـوق بها، لمـدى وفـاء كـل دولـة بالتزاماتها وتعهداتها في مجـال حقـوق الإنـسان علـى نحـو يكفـل شموليـة التطبيـق والمـساواة في المعاملـة بـين جميـع الـدول ، ودورها في تعزيز وحماية منظومة حقوق الإنسان من خلال تفعيل إعمال مبادئها المتمثلة بالتعاون والحوار والحيادية والالتزام بمبادئ العالميـة والموضوعية وللانتقائية، والقضاء على أسلوب المعايير المزدوجة والتسيس عند النظر في قـضايا حقـوق الإنـسان، وفي هذا الإطار تسعى المملكة الى تعزيز ثقافة حقوق الانسان وبناء القدرات من خلال التعاون مع مجلسكم الكريم، كما نتطلع باهتمام إلى توصيات الدول خلال هذا الاستعراض.**

**وشكراً**